

علم أصول الفقه

٢٦

١١-٨-٨٨ النسبة بين الأمارات و الأصول العملية

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

النسبة بين الأمارات و الأصول العملية

- ٣ - افتراض الفرق بين الأمارات و بين الأصول التي يمكن فيها دعوى جعل العلم و اليقين كما في الاستصحاب،
- و هذا ما ينبغي التحدث عنه هنا، فانه لما ذا افترض ان دليل حجية خبر الثقة يجعله علماً و غاية للاستصحاب دون العكس فيكون التوارد من الطرفين و يتعارضان.

النسبة بين الأمارات و الأصول العملية

- و ينبغي أن نشير في ختام بحث تقدم الأمارات على الأصول إلى أمور ثلاثة:
- الأول - ذهب المشهور إلى أن الأمانة تتقدم على الأصل حتى إذا كان موافقاً معه لأنها ترفع موضوع الأصل.

النسبة بين الأمارات و الأصول العملية

- و هذا الكلام لا يتم مبنى و لا بناء
- اما من حيث المبنى فلما عرفت من ان تقدم الأمانة على الأصول لم يكن بملاك رفع الموضوع بل بملاك القرينية و هي فرع التنافى بين الدليلين و لا تنافى بين المدلولين المتوافقين.

- أقول:
- قد مر أن الأمارات حاكمة على الأصول من جهة و واردة عليها من جهة أخرى.

النسبة بين الأمارات و الأصول العملية

- و أمّا من حيث البناء فلانا لو سلمنا الورود أو الحكومة فغاية ما يفترض أخذه في موضوع حجية الأصل العلم بالخلاف للحرمة في البراءة و النجاسة في القاعدة و تقيض الحالة السابقة في الاستصحاب و هكذا، و في مورد الأمانة الموافقة لا علم بالخلاف، و أمّا العلم بنفس الحكم الذي يؤديه الأصل فلم يكن عدمه مأخوذاً في لسان الدليل،

النسبة بين الأمارات و الأصول العملية

- نعم صورة العلم الوجداني بذلك يكون خارجاً بالمخصص اللبي إلا أنه قد تقدم منهم في وجه تقديم الأمانة على الأصل انه يقيد الإطلاق بمقدار الاستحالة و هو مورد العلم الوجداني الموافق لا العلم التعبدى.

النسبة بين الأمارات و الأصول العملية

- و بهذا البيان نفسه نمنع عن تقدم الأصول بعضها على بعض إذا كانت متوافقة أيضاً فينهار ما بناه المشهور و رتبوه على ذلك من الآثار و النتائج في بحث الأصول الطولية و قد تقدمت الإشارة إلى ذلك في مواضعها أيضاً.

النسبة بين الأمارات و الأصول العملية

- أقول:
- قد مر أن دليل حجية الأمانة تنزل الظن الحاصل من الأمانة منزلة القطع و هذا يقتضى رفع موضوع الأصل العملى فى مورد الأمانة و إن كان مؤدى الأمانة موافقا لمؤدى الأصل العملى.